

كلمة السيد الوزير المنتدب

خلال الحصة الافتتاحية

للاجتماع التاسع والعشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية
لمكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا

في موضوع

"التصنيع من أجل تنمية مستدامة وشاملة في منطقة شمال افريقيا"

الرباط 4 مارس 2014

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السيدات و السادة

يشرفني أن أشارككم افتتاح الدورة التاسعة والعشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية التي ينظمها مكتب شمال افريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا للأمم المتحدة.

وأود في البداية أن أتقدم ببالغ الشكر للسيدة كريمة بونمره بن سلطان، مديرة مكتب شمال افريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا على هذه الدعوة، كما يسعدني ان ارحب بمعالي السيد المهدي اغنية ، وزير التخطيط للشقيقة ليبيا وأتقدم بتحية خاصة الى السيد الحبيب بن يحيى، الأمين العام لاتحاد المغرب العربي.

وأعتمد هذه المناسبة أيضا لأرحب بحرارة بممثلي الدول الأعضاء وكذا بجميع المشاركين متمنيا لهم مقاما طيبا و أشغالا مثمرة.

حضرات السيدات والسادة،

إن اختيار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مواصلة التفكير والنقاش حول موضوع التصنيع للسنة الثانية على التوالي لمؤشر واضح على مدى الأهمية الكبيرة التي يكتسيها هذا الموضوع بالنسبة إلى اقتصاديات القارة الإفريقية عامة ودول منطقة شمال افريقيا خاصة، وكذا بالنظر إلى تطلعات المنطقة لتحقيق نسب نمو عالية وخلق فرص عمل أكثر للشباب.

ولقد أوصى الاجتماع السابق للجنة الخبراء، على ضرورة العمل على تنويع وتطوير التصنيع في القطاعات الانتاجية لبلدان المنطقة، وذلك في إطار مسلسل التحول الهيكلي الذي اعتمدته بلداننا في هذا الميدان، بشكل يتماشى مع سعيها لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة وشاملة تساهم في التمتع الأمثل لاقتصادياتنا داخل السلاسل العالمية لخلق القيمة.

وبناء على هذه الخلاصة، فإنه من الأهمية بمكان أن نتابع اليوم النقاش في هذا الموضوع وأن نبحث السبل والوسائل التي من خلالها تستطيع الاستراتيجية الصناعية أن تساهم بشكل فعال وقوي في دعم التنمية المستدامة والشاملة بمنطقة شمال افريقيا، وان نحدد مختلف السياسات والإجراءات العملية التي

من الضروري اتخاذها من أجل بناء اقتصاد صناعي تنافسي مندمج ومتكامل عبر تنمية سلاسل القيمة على المستوى الإقليمي.

ولي الثقة الأكيدة أن الخبراء المشاركين في أشغال هذا الاجتماع سيساهمون بشكل غني ومثمر في دراسة هذه القضايا. واسمحوا لي أن أشاطركم بعض الأفكار في هذا الموضوع.

حضرات السيدات والسادة،

إن السؤال الملح اليوم هو كيف يمكن تسريع وتيرة تنويع وتطوير اقتصاديات شمال افريقيا من خلال الاندماج الفعال في سلاسل القيمة العالمية؟

وللإجابة على هذا التساؤل اعتقد أنه بالنسبة لمنطقتنا ينبغي الأخذ بعين الاعتبار العناصر الأساسية التالية :

- أولاً: الآليات المؤسسية التي يلزم اعتمادها لتحقيق اندماج ناجح لاقتصادات شمال افريقيا في سلاسل القيمة على المستوى العالمي.
- ثانياً: الدور المنوط بالقطاع الخاص.
- ثالثاً: نموذج التكامل الإقليمي الكفيل بتعزيز التنويع والتطوير لصناعات بلدان المنطقة.

وفي هذا الإطار يجدر التذكير بأن التحولات التي تشهدها المنطقة اليوم بما فيها إنشاء مؤسسات تسهر على ترسيخ الحكامة الجيدة وتنمية العنصر البشري، ليعتبر من بين العوامل المهمة لتحسين مناخ الأعمال وكذا لتحفيز النمو الاقتصادي الشامل.

حيث تظل الإمكانيات الهامة التي تزخر بها منطقة شمال افريقيا غير مستغلة بالشكل الذي يتيح لها الاستفادة المثلى من مزاياها النسبية في إطار سلاسل القيمة العالمية، مما يحد من التنافسية المتوخاة في السوق العالمية ومن إنتاجية المقاولات وكذا من إمكانيات خلق فرص الشغل لاستيعاب الكفاءات الشابة المتوفرة.

كما لا شك أن تطوير القطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات في قطاعات تصديرية نشيطة ذات قيمة مضافة ومحتوى تكنولوجي عاليين بما فيها الخدمات المالية وتكنولوجيات المعلومات والاتصال وكذا تأهيل اليد العاملة، تعد جميعها ركائز أساسية لإعادة تموقع اقتصادياتنا في الأسواق العالمية، دون أن ننسى ضرورة استمرار مصاحبتها بسياسات عمومية ملائمة على الصعيدين التنظيمي والمؤسسي.

ويتطلب تحقيق هذه الأهداف تعاوناً وتنسيقاً وثيقاً بين الحكومات من جهة والفاعلين الاقتصاديين من جهة أخرى، إذ أن تشجيع مبادرات القطاع الخاص بما فيها المقاولات الصغرى والمتوسطة يمكن من تحسين عرضها في مجال التصدير، ومن تقوية قدراتها الإنتاجية وتحفيزها على الابتكار وكذا من تعزيز اندماجها في سلاسل القيمة.

وتجدر الإشارة إلى أن دمج مقاولاتنا لسلاسل القيمة وتعزيز تجارتها مع الشركاء الأجانب تتطلب مزيداً من تطوير التصنيع والتحويل.

حضرات السيدات والسادة،

ولأجل إعطاء دفعة قوية لتحريك عجلة الاقتصاد ولخلق المزيد من فرص الشغل، لا يخفى عليكم أن الاندماج والتكامل الإقليمي لمنطقة شمال إفريقيا يشكل بالنسبة لبلداننا مجالا خصباً لم يتم استثماره إلى اليوم.

ومن هذا المنبر أود التأكيد على إيمان المغرب العميق بضرورة تحقيق هذا الاندماج والتكامل الإقليمي كقاطرة لنمو قوي وازدهار شامل لمنطقتنا من خلال الدفعة القوية التي يمكن أن يعطيها حتى تتبوأ المكانة اللائقة بها في مصاف التكتلات الدولية.

فالיום أصبح من الصعب تحقيق تنمية مستدامة دون نهج سياسات اقتصادية متناسقة بين بلداننا من أجل بناء اقتصاد إقليمي تنافسي ومتكامل يساهم في اندماج أفضل في سلاسل القيمة الدولية.

وفي هذا الإطار، أود التذكير بأن الاندماج الاقتصادي الإقليمي لبلداننا لازال محتشماً ولا يرقى إلى مستوى الطموحات التي تنشدها بلداننا.

ولا يسعنا بهذا الخصوص إلا أن نشمن وندعم جميع المبادرات التي تهدف لتطوير التجارة البينية والاستثمارات بالمنطقة.

وأود في هذا الصدد أن أشيد بالمبادرة الأخيرة للقطاع الخاص المغربي بخصوص التجارة والاستثمار التي انطلقت شهر فبراير الماضي والتي تدرج ضمن هذا التوجه الطموح الهادف إلى تقوية التجارة والاستثمارات البينية وجعل المنطقة فضاء اقتصادياً قادراً على التمتع على الساحة العالمية.

حضرات السيدات والسادة،

في ختام مداخلتني أتمنى أن تكلل أشغال هذا الاجتماع بالتوفيق والنجاح، كما أجدد شكري لمكتب فرع شمال إفريقيا للجنة الاقتصادية للأمم المتحدة من أجل إفريقيا وكذا لجميع المشاركين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته